الأمم المتحدة

PBC/4/CAF/1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 December 2009
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الرابعة
تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير بعثة لجنة بناء السلام الموفدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ٣ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

موجز

أوفدت لجنة بناء السلام بعثة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٣ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وترأس الوفد يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام. ويرد أدناه موجز للاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها الوفد.

الاستنتاجات الرئيسية

الحوار السياسي الجامع

ثمة بطء في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار السياسي الجامع، بيد أنه تم تسجيل بعض الإنجازات الملحوظة.

إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

ثمة تطورات مشجعة على صعيد إصلاح قطاع الأمن. وقد برهنت الحكومة على تملّكها الفعلي لعملية الإصلاح فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات القصيرة الأجل.

وقد أتاح اجتماع المائدة المستديرة بشأن إصلاح قطاع الأمن الفرصة أمام سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى للاتفاق مع المجتمع الدولي على استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن، مما يعتبر إنجازا هاما. وعلى الرغم من عدم الإعلان عن تبرعات، أعربت لجنة بناء السلام عن استعدادها لتنظيم اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة في وقت ما من عام ٢٠١٠،

الرجاء إعادة الاستعمال

وذلك بهدف حشد الموارد اللازمة للمشاريع الـ ٢٤ والبالغة ١٠٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وتعد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جاهزة للانطلاق من الناحية التقنية، وإن كانت ما زالت تواجه معوقات ناجمة عن التحديات السياسية والأمنية الواقعة تحت مسؤولية الحكومة وممثلي جماعات المتمردين.

وقد أزيلت آخر العقبات بالانتهاء من وضع اتفاق للتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

واضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته كاملة على صعيد التمويل والإعداد التقني لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والآن تقع مسؤولية إتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنجاح على عاتق السلطات الوطنية.

الحكم الرشيد وسيادة القانون

تحقق تقدم ملموس في هذه الفترة التي تسبق انتخابات عام ٢٠١٠، وشمل ذلك مراجعة قانون الانتخابات وإنشاء لجنة مستقلة للانتخابات.

ما زال هناك الكثير من العمل، وبخاصة في ميدان حقوق الإنسان وإدارة الموارد الطبيعية.

ولا بد من تعزيز القدرات على جميع المستويات، لا سيما وأن الحكومة عادت إلى ممارسة المهام المنوطة بها في جميع أنحاء البلد.

ويشكل اعتماد قانون التعدين المنقح خطوة إلى الوراء على صعيد الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية والتوزيع العادل لإيرادات الدولة ذات الصلة، وذلك على الرغم من انضمام جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

الأقطاب الإنمائية

لم يبدأ مشروع المحاور الإنمائية بصورة جدية بعد، وإن كان برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قد انتهى من تحديد الحاجات الخاصة بكل محور.

وينبغي أن تتولى الحكومة بقوة ملكية هذا المشروع.

وسوف تسهم إعادة بناء الهياكل الأساسية في تسجيل نجاحات مبكرة على صعيد مشروع المحاور الإنمائية، وبخاصة إعادة بناء شبكة الطرق من خلال برامج التوظيف في القطاع العام.

أولا – مقدمة

١ – تمثلت الأهداف الرئيسية للبعثة في ما يلي:

(أ) مواصلة التفاعل مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين الوطنيين والدوليين؛

(ب) الاشتراك مع الحكومة وسائر أصحاب الشأن في إجراء تقييم لما أحرز من تقدم على صعيد الوفاء بما التزمت به الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي ممثلا بلجنة بناء السلام، بتقديم الدعم لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، الذي اعتمد في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ (PBC/3/CAF/7). ويشكل هذا التقييم أول الاستعراضات نصف السنوية للإطار الاستراتيجي، ويأتي بعد ستة أشهر من اعتماده؛

(ج) زيارة مواقع المشاريع التي تنفذ في بانغي وخارجها، والتي لها علاقة ببناء السلام في البلد؛

(د) تبادل وجهات النظر مع اللجنة التوجيهية الوطنية بشأن الأنشطة التي يقوم بها صندوق بناء السلام، وذلك بهدف الانتهاء من عملية رصد الاعتماد الثاني من الصندوق.

وتتضمن هذه الوثيقة الاختصاصات الموكلة إلى البعثة، وتشكيلة الوفد وبرنامج الزيارات (المرفقان الأول والثاني).

٢ – وقد أجرى الوفد اجتماعات مع النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الوزراء، ووزير الدولة للتخطيط والاقتصاد والتعاون الدولي، ووزير الاتصال والمصالحة ومتابعة الحوار السياسي الجامع، ونائب وزير الدفاع، ونائب وزير الخارجية، ولجنة متابعة الحوار السياسي الجامع، واللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللجنة التوجيهية الوطنية لصندوق بناء السلام، ومنظمات المجتمع المدني، وفريق التنسيق بين الشركاء، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسلك الدبلوماسي. وعقد الوفد مؤتمرا صحفيا، وأجرى تبادلا لوجهات النظر مع بعثة أوفدها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهم الاستنتاجات التي تمخضت عنها الزيارة.

٣ – وسافر الوفد إلى باوا الواقعة في الشمال الغربي وإلى بيرينغو الواقعة على مقربة من بانغي، العاصمة، وقد أفادت الزيارة في تقييم الحالة خارج بانغي والالتقاء بالمجتمع المحلي

وأعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة وممثلو المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الميدان. وفي باوا زار الوفد المشاريع الجاري تنفيذها والممولة بدعم من صندوق بناء السلام. وكان لهذه الرحلات فائدة خاصة باعتبار أن أحد أهم التحديات التي يواجهها البلد هي الغياب النسبي للدولة وسلطتها خارج بانغي. وقد أبرزت الرحلات الميدانية أيضا تهالك الهياكل الأساسية في البلد، كالطرق ومحطات توليد الطاقة، علاوة على ظروف المعيشة المتدنية للسكان الذين يعيشون خارج العاصمة.

٤ - ويود الرئيس وفريقه أن يعربوا عن امتنانهم لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لما لاقوه من حسن الضيافة والمساعدة الجمّة التي قدمت لهم أثناء مهمتهم.

ثانيا - أهم الاستنتاجات والمسائل الأساسية

٥ - تنامت التطلعات بصورة كبيرة، لا في سياق المناقشات المتعلقة بتخصيص الاعتماد الثاني من صندوق بناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى فحسب، بل وفيما يتعلق بدور لجنة بناء السلام في حشد الموارد وتركيز الاهتمام الدولي على احتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا. بيد أنه على غرار ما حدث في الماضي، لا تزال العلاقة بين أنشطة الصندوق وأنشطة اللجنة تثير ارتباك العديد من الأطراف المشاركة. وبالتالي فقد حاول الوفد توضيح الفرق بين صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام، كلما سنحت الفرصة لذلك.

٦ - وقد أضر التأجيل المؤسف للقرار بشأن تخصيص الاعتماد الثاني لجمهورية أفريقيا الوسطى من صندوق بناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى بتأثير بعثة لجنة بناء السلام، وربما أصاب الحكومة بخيبة أمل. وقد أُرسلت بعثة تقنية من مكتب دعم بناء السلام لجمع معلومات إضافية تسمح باتخاذ قرار سريع بشأن قيمة الاعتماد الثاني قبل نهاية السنة.

٧ - وشدد الوفد على أن الحكومة تتحمل المسؤولية الأولى فيما يتعلق بتحقيق تقدم على مستوى الأولويات الثلاث لبناء السلام، وهي: إصلاح قطاع الأمن (بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وإنشاء محاور إنمائية. وشدد الوفد أيضا على الأهمية القصوى لعقد الانتخابات العامة في عام ٢٠١٠، ضمن الإطار الزمني الذي يحدده الدستور. ورأى الوفد أن إحلال الأمن على جميع أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى شرط أساسي لعقد انتخابات حرة وعادلة.

إصلاح قطاع الأمن

٨ - في ميدان إصلاح قطاع الأمن، شدد الوفد على أهمية إقامة صلة وثيقة بين برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجاري حاليا ومشروع إصلاح قطاع الأمن بمجمله. وقد أحرز تقدم ملموس في تحقيق الأهداف القصيرة الأجل المدرجة على الجدول الزمني لعملية إصلاح قطاع الأمن، ويعود الفضل الأكبر في ذلك إلى روح الملكية التي أبدتها الحكومة إزاء المشروع على الصعيدين التقني والسياسي. بيد أن النتائج التي تمخض عنها اجتماع المائدة المستديرة المعقود في بانغي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر كانت مخيبة للآمال. وباستثناء الاتفاق بين الأطراف الوطنية والمجتمع الدولي على اعتماد استراتيجية إجمالية لإصلاح قطاع الأمن، لم يثمر الاجتماع عن أي تبرعات جديدة من جانب المجتمع الدولي، علاوة على ما كان مخططا له من قبل. وتبلغ تكلفة تمويل المشاريع الأربعة والعشرين المعروضة على المجتمع الدولي ١٠٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٩ - وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تحقق الوفد من أن المشروع أضحى جاهزا لبدء تنفيذه من الناحية الفنية. وتم التوصل إلى حل لمسألة المراقبين العسكريين في الاتفاق الموقع بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (بوصفه رئيسا للجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج). ووصل أغلب المراقبين العسكريين إلى بانغي في الوقت الذي كان فيه الوفد موجودا في المدينة. وسيُنشر المراقبون العسكريون قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر، بعد تلقيهم تدريبا إضافيا يهدف إلى تعريفهم بالسمات الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وكان من دواعي سرور الوفد أنه بالرغم من بعض البطء الذي شاب بداية العملية فإن الأشهر القلية الماضية شهدت تسارعا تدريجيا في التحضيرات لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأن العراقيل المتبقية هي عراقيل سياسية الطابع، وبالتالي فهي تقع ضمن مسؤوليات السلطات الوطنية. وقد سُمّيت بعض تلك العراقيل ''بالشروط الأولية''، وهي مجموعة من الشروط المسبقة التي وضعها المقاتلون السابقون وتتعلق بأمن المناطق التي يسيطرون عليها والوعد الذي قطعته الحكومة بالتصدي لأنشطة مختلف المجموعات الأخرى، كقطاع الطرق ومجموعات الدفاع عن النفس.

١٠ - وتلقى الفريق تأكيدات أيضا بأن تمويل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أصبح مضمونا بفضل تبرعات مقدمة من صندوق بناء السلام والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى التي تلقت بدورها تبرعا من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

١١ - وأعرب الوفد عن قلقه حيال الحوادث الأمنية التي وقعت مؤخرا في نديلي وبيراو، وكان من بينها اختطاف عاملين دوليين في الميدان الإنساني. واعتبر القتال الدائر في نديلي بمثابة استعراض للقوة من جانب المجموعات المتمردة التي لم تنضم إلى عملية السلام، وذلك بعد نهاية موسم الأمطار، ومع اقتراب موعد البدء بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، وخلال الزيارة التي قام بها الوفد إلى باوا، حالت عناصر مسلحة تابعة لجيش إعادة الجمهورية والديمقراطية، الذي يمثل إحدى المجموعات المسلحة السابقة، دون وصول الوفد إلى موقع مشروع للأطفال الجنود يموله صندوق بناء السلام، بحجة أن قائد المجموعة المحلية لم يبلّغ بقدوم الوفد على النحو الملائم. وينبغي اعتبار هذا الحادث أيضا بمثابة محاولة فاشلة للظهور بمظهر القوي قبل الانطلاق الفعلي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج . وقد برر قائد جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية الموجود في بانغي والعضو في اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هذا الحادث على أنه خلل في التواصل.

١٢ - وفيما يتعلق بمساهمة الحكومة وغيرها من المساهمات في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي لم تمر عبر الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثمة آلية موازية تنص عليها وثيقة مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتضمن من خلالها شفافية استخدام الأموال المخصصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمساءلة عنها.

الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون

١٣ - لا تزال الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون تحتلان مركزا متقدما في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي حين أن اهتمام لجنة بناء السلام تركّز على أولويات أخرى خلال الأشهر الستة الماضية، اغتنم الوفد الفرصة التي أتاحتها الزيارة للتشديد على أنه سيولي جل اهتمامه خلال الأشهر القادمة لمسألتي الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. ويكتسي هذا الاهتمام أهمية خاصة، لا سيما وأن البلد قد دخل الآن في مرحلة ما قبل الانتخابات. وقد تمكن وفد لجنة بناء السلام من لقاء ممثلي اللجنة الانتخابية المستقلة التي أنشئت مؤخرا. وتبيّن من هذا الاجتماع واجتماعات أخرى أن اللجنة الانتخابية المستقلة تعاني من ضعف وسائلها الهيكلية الأساسية (تتخذ اللجنة من بناء الجمعية الوطنية مقرا لها وتشاطر الجمعية أصولها المحدودة) وانعدام القدرات التقنية اللازمة للإعداد للانتخابات. وحيث أن اللجنة الانتخابية المستقلة تمثل جميع الكيانات التي شاركت في الحوار السياسي الجامع، فهي تضم عددا كبيرا من الأعضاء يبلغ ٣١ ممثلا. وتجاهد اللجنة لبدء عملها بسبب افتقارها إلى

المعدات اللوجستية والسيارات والمكاتب وأجهزة الكمبيوتر، وما إلى ذلك. و لم تبدأ اللجنة بعد في إعداد قائمة انتخابية وجدول زمني لمختلف مراحل العملية الانتخابية. غير أن الوفد كان مسرورا لما وقف عليه من تطورات، كان من بينها اعتماد قانون الانتخابات المنقح وتوفير ميزانية تغطي مساهمة الحكومة في تنظيم الانتخابات في إطار ميزانيتي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. بيد أن الوفد لاحظ بقلق أن أصحاب المصلحة لا يبذلون أي جهد جماعي للدفع نحو عقد الانتخابات ضمن الأطر الزمنية التي حددها الدستور. وقد أبدى عدد من المحاورين مرونة فيما يتعلق بالتواريخ النهائية للانتخابات التي تتوقف على مسائل عدة من بينها الحالة الأمنية العامة، وإتمام مرحلتي نزع السلاح والتسريح من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى بعض التوجه نحو التأويل الفضفاض بعض الشيء لأحكام الدستور. وتنوعت تفسيرات الدستور فيما يتعلق بموعد انتهاء الولاية التشريعية الحالية بين متحدث وآخر. ولا بد من أن تعالج المحكمة الدستورية في البلد هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

١٤ - ويعد انضمام جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تطورا إيجابيا ومشجعا، على الرغم من القلق الذي أثاره اعتماد قانون التعدين المنقّح. وقد شدد الوفد على أهمية توفير المزيد من الدعم خلال الأشهر القادمة لمبادرة رئيس الوزراء الرامية إلى مكافحة الفساد في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٥ - وكان بلوغ نقطة الإنجاز من المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تطورا إيجابيا آخر شهدته جمهورية أفريقيا الوسطى، وأدى إلى إلغاء جزء كبير من ديونها. كذلك أفضى التخلص من عبء الدين إلى تسديد المرتبات التي ظلت متأخرة لشهور عدة. وسعيا لبلوغ نقطة الإنجاز، اتخذت جمهورية أفريقيا الوسطى عددا من التدابير الرامية إلى إعداد استراتيجية وطنية للحد من الفقر وتنفيذها، والحفاظ على بيئة اقتصادية كلية مستقرة. أما الجوانب الأخرى من التقدم المحرز في ميدان سيادة القانون والحوكمة الرشيدة فتتعلق بتنفيذ التدابير ذات الصلة بالشفافية والإصلاحات الهيكلية في قطاعي الحراجة والتعدين، وإصلاح الخدمة المدنية، وإدارة الدين العام، والقطاعات الاجتماعية، وفيروس نقص المناعة البشرية.

١٦ - وفيما يتعلق بقاعدة إيرادات البلد، نما إلى علم الوفد أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أثّرت سلبا على إيرادات الحكومة. وقد أعربت لجنة بناء السلام عن التزامها بمعالجة الأثر السلبي للأزمة العالمية على البلدان كجمهورية أفريقيا الوسطى، التي لحقت بها أشد الأضرار جراء الأزمة. وشدد وفد لجنة بناء السلام أيضا على أهمية أن تولي اللجنة جل

اهتمامها في الأشهر القادمة لتطوير الأنشطة المولدة للدخل، لا سيما في المجالات التي تكبدت أضرارا فادحة جراء النزاع.

الأقطاب الإنمائية

١٧ - فيما يتعلق بإنشاء المحاور الإنمائية، أُبلغ الوفد بأن عام ٢٠١٠ سيشهد بداية تنفيذ المشروع. وقد سبق للاتحاد الأوروبي أن خصص أموالا ضخمة لتسريع البدء في المشروع، ولا يزال المشروع بحاجة إلى موارد إضافية كبيرة لإتمامه. وقد انتهى موئل الأمم المتحدة من دراسة لتقييم احتياجات المحاور الإنمائية التسعة الأولى. ولا تزال هذه الدراسات قيد المراجعة. وقد اعتمدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مفهوم المحاور الإنمائية بالكامل في إطار استراتيجيتها الوطنية للحد من الفقر، لكنها لم تنشئ بعد لجنة تقنية تتولى البرنامج وتكفل تملّكه بصورة كاملة. وأعلن الاتحاد الأوروبي التزامه الكامل بتوفير التمويل الأولي اللازم لإنشاء المحاور الإنمائية، لكن هناك حاجة إلى قدر تمويل إضافي كبير من التمويل من جانب سائر الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. وأشير إلى ضرورة النظر إلى الأقطاب الإنمائية باعتبارها مبادرة إضافية يضطلع بها المجتمع الدولي في ميدان تنمية المجتمعات المحلية، على أنها عنصر مكمّل للأنشطة الإنمائية والمشاريع الجارية والمخطط لإجرائها التي يضطلع بها شركاء آخرون، لا سيما منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا - الملاحظات الختامية

١٨ - شدد الوفد على أهمية إحراز تقدم على صعيد الأولويات الثلاث التي حددها الإطار الاستراتيجي القطري لبناء السلام في آن معا. وقد أضحت الصلة الدفينة بين الأولويات الثلاث وفيما بينها أكثر وضوحا للعيان في الوقت الذي يقترب فيه البلد من منعطفات هامة على الطريق نحو تعزيز السلام. وبالتالي فإن البدء في تنفيذ مرحلتي نزع السلاح والتسريح من المشروع القطري لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وربما إتمامهما، يعد أمرا في غاية الأهمية. غير أن البدء في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يقتضي توفر بعض شروط أولية ذات طابع سياسي وأمني. وتقع المسؤولية السياسية في هذا الشأن على عاتق الحكومة وترتبط ارتباطا مباشرا بالتوصيات الصادرة عن الحوار السياسي الجامع، فيما ترتبط الجوانب الأمنية بمجمل عملية إصلاح قطاع الأمن في البلد.

١٩ - وفيما يتعلق بعملية إصلاح قطاع الأمن، أقرّ الوفد بالجهود الهامة التي تبذلها الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، للتعامل مع العناصر القصيرة الأجل المدرجة في الجدول

الزمني لإصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد وافق الوفد على العمل مع الحكومة لتحديد الوقت المناسب لعقد اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة في عام ٢٠١٠، بهدف توفير الدعم للحكومة في حشد الموارد اللازمة للمشاريع التي عرضت على المجتمع الدولي ببانغي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

٢٠ - وتعد الانتخابات جزءا من عنصر الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون الذي ينطوي عليه الإطار الاستراتيجي. بيد أن ضعف الحضور الحكومي خارج بانغي، ولا سيما المهام الإدارية الضرورية التي تضطلع بها الحكومة، قد يؤثر سلبا على العملية الانتخابية. ويعد مشروع المحاور الإنمائية عنصرا من عناصر الحل الذي يرمي إلى إعادة تثبيت حضور الدولة في جميع أنحاء البلد من خلال تنفيذ مهام اجتماعية وإدارية أساسية. غير أن إنشاء المحاور الإنمائية سيواجه عراقيل ما لم يحرز تقدم هام في مجالات إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة، وبخاصة لإيجاد بيئة موائمة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي تباطؤا ملحوظا. ويدرك الوفد حجم التحدي الذي تواصل لجنة بناء السلام مواجهته بوجه خاص في جمهورية أفريقيا الوسطى لتنسيق ما يقوم به جميع أصحاب المصلحة من أنشطة، لا لتكفل إحراز تقدم فحسب، بل لكفالة الاتساق في تتابع مختلف الأنشطة والمشاريع، الجارية منها والمزمع تنفيذها.

٢١ - وقد كان للوفد اتصالات موسّعة مع مجموعة كبيرة من الجهات العاملة في الميدان والممثلة لجميع أجزاء المجتمع، بما في ذلك الزعماء السياسيون، واللجنة الانتخابية المستقلة، والمجتمع المدني، بالإضافة إلى المجتمع الدولي في الميدان، والجهات المانحة والفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. وقد تم إنجاز جميع أهداف البعثة حسبما وردت في ولايتها.

٢٢ - ومرة أخرى، أثبتت الزيارة التي قام بها وفد لجنة بناء السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى فائدة الزيارات الميدانية التي يمكن أن تتعرف اللجنة من خلالها على طائفة متنوعة من وجهات النظر. وأتاحت الزيارة لأعضاء الوفد اكتساب فهم أفضل للتحديات التي يواجهها البلد فيما يتصل ببناء السلام. وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الإطلاع على الحالة في العاصمة بانغي، أتاحت الزيارات التي قام بها الوفد إلى مناطق أخرى من البلد، وبخاصة الشمال الغربي، التعرّف على الظروف السائدة خارج العاصمة.

٢٣ - وأصبح لدى الوفد إدراك أفضل لأهمية إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل الجديد لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي سيحل محل مكتب الأمم المتحدة الحالي لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أعرب الوفد عن دعمه القوي لزيادة

التنسيق بين أنشطة فروع الأمم المتحدة السياسية والإنمائية والإنسانية الموجودة في الميدان، وهو أمر سيكون له أثر محفز لأنشطة الأمم المتحدة في الميدان. كذلك فإن تضمين ولاية البعثة الجديدة لدور داعم للأنشطة التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام سيسهل بدوره التفاعل بين لجنة بناء السلام الموجودة في نيويورك وأجهزة الأمم المتحدة الموجودة في الميدان.

المرفق الأول

مذكرة عن الزيارة التي قام بها وفد لجنة بناء السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى: الأهداف والرسائل الأساسية (٣ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)

أولا – أهداف الزيارة

١ – تتمثل أغراض المهمة التي يضطلع بها وفد لجنة بناء السلام فيما يلي:

(أ) مواصلة التحاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين؛

(ب) إجراء تقييم، بالاشتراك مع الحكومة وسائر أصحاب المصلحة، لما تحقق من تقدم في الوفاء بالالتزامات التي اضطلعت بها الحكومة والمجتمع الدولي ممثلا بلجنة بناء السلام، بهدف توفير الدعم لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي اعتمد في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويعد هذا التقييم أول الاستعراضات نصف السنوية للإطار الاستراتيجي، ويأتي بعد ستة أشهر من اعتماده؛

(ج) زيارة مواقع المشاريع الجارية في بانغي وخارجها، التي لها علاقة ببناء السلام في البلد؛

(د) تبادل وجهات النظر مع اللجنة التوجيهية بشأن أنشطة صندوق بناء السلام بهدف الانتهاء من عملية رصد الاعتماد الثاني من صندوق بناء السلام.

ثانيا – الرسائل الأساسية

ألف – التقدم العام المحرز في عملية بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٢ – لقد عملنا بجد معا منذ إدراج جمهورية أفريقيا الوسطى على جدول أعمال لجنة بناء السلام لتحديد أولويات بناء السلام في البلد، واعتمدنا إطارا استراتيجيا لبناء السلام فيه. ما هو تقييمكم لتنفيذ الإطار الاستراتيجي وللشراكات القائمة بين لجنة بناء السلام وجمهورية أفريقيا الوسطى؟

٣ – سُجّل تقدم على جبهات مختلفة منذ اعتماد الإطار الاستراتيجي. ما هي في نظركم المجالات التي يجب التركيز عليها بصورة أساسية خلال الأشهر الستة المقبلة، وما هي الطريقة التي ستتبعونها في العمل، وكيف يمكن أن تدعم لجنة السلام ما تبذلونه من جهود؟

٤ - سوف تكون الشهور القادمة حاسمة فيما يتعلق بعملية بناء السلام في البلد، ويشمل ذلك الإتمام الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإجراء انتخابات وطنية.

٥ - كان الحوار السياسي الجامع جامعا بالفعل لكافة شرائح المجتمع. ويعدّ هذا الطابع الجامع عنصرا أساسيا في بناء السلام، وتشجع لجنة بناء السلام جميع أصحاب المصلحة على مواصلة المشاركة في هذه العملية في سياق متابعة الحوار.

٦ - لا بد لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أن تبدأ في وقت عاجل. وتقرّ لجنة بناء السلام بالحساسية التي تحيط بالمفاوضات بشأن وثيقة مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحيط علما بحملة التوعية التي نظمتها الحكومة. ولا بد من البدء في نزع سلاح المتمردين السابقين وتسريحهم وإتمامها على نحو يكفل توافر الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات الوطنية في الموعد الذي يحدده دستور البلد.

٧ - ويعد تنظيم الانتخابات في إطار الجدول الزمني الدستوري شرطا أساسيا كي يتمكن البلد من مواصلة تقدمه على طريق السلام. وترحب لجنة بناء السلام بإنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة، وتتطلع إلى الإطلاع على الجدول الزمني الذي ستضعه. إذ أن تواصل الدعم المقدم من المجتمع الدولي يتوقف على إجراء هذه الانتخابات. وتنتظر لجنة بناء السلام التقديرات الأخيرة لميزانية الانتخابات كي تؤدي دورها في حشد الموارد للانتخابات من خلال صندوق التبرعات المشترك الذي أنشأه البرنامج الإنمائي.

٨ - ولا بد من تسريع خطى التقدم في تنفيذ مشاريع المحاور الإنمائية. ومن المهم أيضا أن يبدأ هذا المشروع على نحو جدي في القريب العاجل، نظرا لارتباطه بعنصر إعادة الإدماج من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإشارات الهامة التي سيرسلها لإنعاش المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات.

٩ - وتقع مسؤولية بناء السلام كاملة على عاتق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها. وتعيد لجنة بناء السلام تأكيد التزامها بدعم هذه الجهود. وفي حين يعدّ توافر الموارد المالية مكونا لا غنى عنه من مكونات بناء السلام، فإنه ليس المكون الوحيد الذي يكفل تحقيق التقدم.

باء – الاستعراض نصف السنوي للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٠ – اختتمت لجنة بناء السلام أول استعراض لالتزاماتها ضمن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، وهي تنتظر بفارغ الصبر اختتام العملية الموازية الجارية في بانغي، كي يتسنى لها استعراض التزامات الحكومة والمجتمع المدني. ومن المنتظر أن تكوّن مجموعة الاستنتاجات والتوصيات التي سيتمخض عنها الاستعراض أساسا نستند إليه فيما سنتخذه من إجراءات خلال الأشهر الستة القادمة التي تفصلنا عن الاستعراض نصف السنوي الثاني.

جيم – العلاقة بين الإطار الاستراتيجي والأموال المصروفة من صندوق بناء السلام

١١ – دعت لجنة بناء السلام إلى رصد اعتماد ثان من صندوق بناء السلام إثر اعتماد وثيقة الإطار الاستراتيجي (PBC/3/CAF/7).

١٢ – وسعيا لتعزيز التعاضد، عمدت اللجنة التوجيهية الوطنية التابعة لصندوق بناء السلام إلى تنقيح خطة الأولويات لصندوق بناء السلام بحيث تماشي الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيكون لخطة الأولويات والمشاريع المعروضة للتمويل أهمية خاصة ومباشرة فيما يتعلق بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، وذلك بعد إقرارها من مكتب دعم بناء السلام في نيويورك.

١٣ – وسيصدر قرار بشأن رصد الاعتماد الثاني من صندوق بناء السلام في وقت قريب جدا. ومن المسلّم به أن يعمل صندوق بناء السلام بصورة مستقلة عن لجنة بناء السلام، بيد أن له دورا هاما في دعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، لا سيما في تمويل الأنشطة الاستراتيجية والمشروعات المحفزة خلال المراحل الأولى من التفاعل بين البلد ولجنة بناء السلام.

١٤ – ومن جانب آخر، فإن الدور الذي ستؤديه لجنة بناء السلام هو مواصلة دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الموارد والعمل على حشد هذه الموارد، دعما لما تبذله الحكومة من جهود في ميدان بناء السلام، ووفقا لما يحدده الإطار الاستراتيجي لبناء السلام.

ثالثا – تكوين الوفد

١٥ – تألف الوفد من الأعضاء التالية أسماؤهم:

يان غرولز، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، ورئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

فيرناند بوكري – كونو، الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى

باول هيرزينسكي، نائب الممثل الدائم لبولندا

ميشيل ريجيس أونانغا م. نديايي، مستشار أول، غابون

لولامه رولوميني، مستشارة، جنوب أفريقيا

إيزابيل دومون، سكرتيرة أولى، فرنسا

فيليب فاندن بولكي، سكرتير أول، بلجيكا

كيوكو ساتنومي، سكرتيرة ثالثة، اليابان

موسى ماكان كامارا، السفير والمراقب الدائم للمنظمة الدولية للفرانكوفونية

مكتب دعم بناء السلام

فيليب هيلمنغر، موظف مسؤول عن بناء السلام

المرفق الثاني

برنامج الزيارات

الوقت	النشاط
الخميس ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	
٩/٠٠ – ٩/٣٠	الممثل الخاص للأمين العام
١٠/٠٠ – ١١/٠٠	فريق الأمم المتحدة القطري
١١/١٥ – ١٢/١٥	لجنة الشركاء الخارجيين
١٥/٢٠ – ١٦/١٠	لجنة متابعة الحوار السياسي الجامع
١٦/١٥ – ١٧/٠٠	المجتمع المدني
١٧/٤٥ – ١٨/٤٥	فريق الشراكة في الميدانين الإنساني والإنمائي
الجمعة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	
٩/٠٠ – ٩/٤٥	نائب وزير الخارجية
١٠/١٥ – ١١/٠٠	رئيس الوزراء
١١/٥٠	وزير الاتصال والمصالحة ومتابعة الحوار السياسي الجامع
١٣/٢٥	اجتماع مع مجموعة من البرلمانيين
١٥/٢٠	نائب وزير الدفاع
السبت ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	
٦/٠٠ – ١٦/٠٠	زيارة إلى باوا
الأحد ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	
١٠/٠٠ – ١٦/٠٠	زيارة إلى بيرينغو
الاثنين ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	
١٠/٣٠	لجنة المتابعة التابعة للجنة بناء السلام
١٢/٤٥	اللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام

١٥/١٥	اللجنة الانتخابية المستقلة
١٧/٠٠	اجتماع مع بعثة الاتحاد البرلماني الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى
الثلاثاء ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	
٩/٣٠	النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية
١٠/١٥ - ١٣/٠٠	المنتدى الرفيع المستوى - الاستعراض نصف السنوي للإطار الاستراتيجي
١٧/٢٠	اجتماع داخلي لاستخلاص المعلومات إثر المنتدى الرفيع المستوى
الأربعاء ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	
١١/٢٠ - ١٢/٢٠	اجتماع مع المشاركين في حلقة العمل بشأن الجنسانية عن مشاركة المرأة في انتخابات عام ٢٠١٠
١٥/٤٥ - ١٦/٤٥	اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
الخميس ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	
١٠/٣٥	إحاطة إعلامية
١٦/٤٥	اجتماع لاستخلاص المعلومات في نهاية البعثة